

قسم التاريخ يقيم حلقة نقاشية

أقام قسم التاريخ حلقة نقاشية في كلية التربية
للعلوم الإنسانية & جامعة بابل مع طلبة الدكتوراه حاضر فيها الأستاذ الدكتور يحيى المعموري حملت
الحلقة

النقاشية عنوانا (الحياة الاقتصادية في العصر العثماني المتأخر) تناولت الحلقة
 وفقا للشريعة الإسلامية لا تتدخل الدولة في الحياة
الاقتصادية، ولا تتدخل في التجارة والصناعة، وتترك هذه المعاملات للأفراد، إذ لم
يكن هناك مجال للشبوعية في هذا الصدد. ويقتصر عمل الدولة على ضمان الأمن الداخلي
والخارجي، وتستخدم الخزانة للوفاء بهذا الواجب. وكانت المؤسسات تدير التعليم
والخدمات الصحية. أما نفقات التقاضي فيتحملها المتقاضون. ولا يتبقى سوى النفقات
العسكرية، فكان الحكام العثمانيون يؤجرون أراضي الدولة للعامة، ومن حصيلة
الإيجارات يعينون فرسانا بأجر، ويدفعون رواتب الضباط.
اتخذت الدولة التدابير اللازمة لضمان هذا النظام والحفاظ
عليه في المجتمع، وهيات الظروف اللازمة لذلك، وأدت دور التنسيق بين الأفراد. استند
النظام الاقتصادي إلى العدالة الاجتماعية، وسمحت الدولة للشركات الخاصة للناس
كافة بالقيام بما يريدون في إطار مشروع، فلا يمكن لأحد التدخل فيما يكسبه الآخر
بجهد.

هذا النظام الاقتصادي قريب من النظام الليبرالي المطبق في بلدان العالم الحر الآن، لكنها لم تكن ليبرالية خاملة؛ لأن الدولة كانت تستطيع وضع سقف للأسعار وهو ما يعرف بالتسعير، وجمع إيرادات الخزانة وإنفاقها مثل الزكاة، وفي الوقت نفسه فإن العدالة الاجتماعية كانت أمراً أساسياً في توزيع الدخل.

ريام الصالحية
السلامة